الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ١١٢
المعقودة يوم الإثنين
٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غانيف (بلغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: رسالة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/47/1011)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح، ستوجه الجمعية انتباهها أولا الى الوثيقة A/47/1011 التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة الي من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والمرفق بهذه الرسالة يتضمن نص مشروع قرار بشأن السنة الدولية للأسرة؛ ويوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا. ويطلب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت في مشروع القرار قبل نهاية الدورة السابعة والأربعين، وذلك بغية تسهيل العملية التحضيرية للسنة الدولية للأسرة.

ولتمكين الجمعية من اتخاذ الإجراء المطلوب، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ١٢ من جدول الأعمال "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" والبند ٩٣ (أ) "المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والأسرة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعادة فتح باب النظر في البندين ١٢ و ٩٣ (أ)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية ترغب في أن يجري النظر في هذين البندين مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية توافق على الشروع فورا في النظر في مشروع القرار الوارد في مرفق الوثيقة A/47/1011؟

تقرر ذلك.

البندان ١٢ و ٩٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية الاجتماعية:

(أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في مرفق الوثيقة

هذا المحضر قابل للتصويب.
ذ.سل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع ولحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/47/PV.112
29 October 1993

ARABIC

93-86561(A)

A/47/1011، المعنون "السنة الدولية للأسرة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٧/٢٣٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال والبند الفرعي (أ) من البند ٩٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة: مشروع قرار A/47/L.65

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بهذا البند، الذي يتضمن "خطة للسلام"، معروض على الجمعية مشروع قرار صدر باعتباره الوثيقة A/47/L.65.

وأود أن أوضح أنه ينبغي في النص الانكليزي لمشروع القرار شطب كلمة "should" الواردة في السطر الأول من الفقرة ٥ من الفرع "خامسا".

إن مشروع القرار المعروض علينا قد صيغ نصه بتوافق الآراء. إنه نتيجة لمشاورات مكثفة أجراها بالنيابة عني سعادة السفير نبيل العربي، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، باعتباره رئيسا للفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال، هو وزميلاه الأقربان سعادة السفير خوان انطونيو يانييز بارنويفو، الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة، الذي كان نائبا لرئيس الفريق العامل، وسعادة السفير فرانسيس ماهون هايز، الممثل الدائم لايرلندا لدى الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لهم على جهودهم المثمرة ولجميع الدول الأعضاء التي قدمت إسهاما مرموقا من خلال المشاركة البناءة في أنشطة الفريق العامل.

ويمثل مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم خطوة قوية الى الأمام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يسعدني بالغ السعادة أن أقدم تقريري إليكم، بشأن الاختتام الناجح لأعمال الفريق العامل غير الرسمي بشأن تقرير الأمين العام "خطة للسلام".

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.65 هو نتيجة عملية من المشاورات والمداولات امتدت لفترة تسعة شهور. وقد كانت المشاركة النشيطة من جانب عدة وفود مؤشرا واضحا على أن الدول الأعضاء مصممة على تناول مقترحات الأمين العام الواردة في "خطة للسلام" وعلى البناء على ما تم إنجازه بالفعل باعتماد القرار ٤٧/١٢٠. وقد كانت هذه الحقيقة واضحة طوال العملية برمتها، وقد بدا فيها التسليم الجلي بالأهمية الحيوية لتعزيز دور الجمعية العامة في النظر في المقترحات الواردة في "خطة للسلام" وتقييمها وتنفيذها.

وقد كانت نقطة الانطلاق في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" هي السعي الى الإصلاح على أساس رؤية جوهرها بتعزيز فاعلية الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المقبلة. وقد جرت مناقشة الأفكار والمقترحات المعروضة في التقرير في إطار الفريق العامل. ويستهدف مشروع القرار تفصيل وصقل الكثير من هذه المقترحات. وقد كان الهدف دائما هو بالتوفيق بين مختلف وجهات النظر والمضي الى أبعد شوط ممكن في سبيل التوصل الى توافق في الآراء حرصا على تقديم نص متوازن يحظى بأكبر قدر ممكن من التأييد. ولا شك في أن بعض الوفود كانت تفضل صياغات أكثر وضوحا - وإنني أشاركها وجهة النظر هذه - ولكن بكل صراحة وإخلاص، يجب أن نلاحظ أنه كانت هناك حاجة لمزيد من الوقت حتى تتمكن الحكومات من تقييم التطورات السريعة التي نشهدها في كل يوم. فالحكومات بحاجة اليوم الى مزيد من الوقت لتحليل وهضم هذه التطورات، وبعد ذلك نتعشم أن نتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن التحسينات المطلوبة. وعندما يواجه المرء خيارات صعبة، عليه أن يكون واقعيا وأن يقبل نهج التدرج المتزايد.

ويسلم مشروع القرار بأهمية وفائدة عدة تدابير اقترحها الأمين العام في "خطة للسلام"، فيما يتعلق بمفاهيم جديدة مثل الدبلوماسية الوقائية، والمناطق المنزوعة السلاح وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وينطوي مشروع القرار على تطوير تدريجي بالقدر المستطاع، وذلك انعكاس لكون هذه المفاهيم

مفاهيم جديدة نسبيا لا تزال تظهر وتتطور.

وقد أمكن أيضا التوصل الى اتفاق بشأن بعض التدابير لتحسين تنفيذ المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تخفيف الآثار الضارة الناجمة عن تنفيذ تدابير الإنفاذ الوقائية التي يتخذها مجلس الأمن. ويدعو مشروع القرار مجلس الأمن الى النظر في مجموعة من التدابير لإقرار الوسائل اللازمة لحل مشكلات اقتصادية خاصة. ومن المطمئن أن نلاحظ أن مشروع القرار يشجع الدول على الاستفادة بقدر أكبر من محكمة العدل الدولية من أجل التسوية السلمية للنزاعات. كما يقرر مشروع القرار إبقاء جميع توصيات الأمين العام في هذا المضمار قيد النظر. ولهذا من المتوقع أن تدرس الجمعية العامة مقترحات الأمين العام بتخويله، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٩٦ من الميثاق، الاستفادة من اختصاص المحكمة الافتائي، وأن تحرص أجهزة الأمم المتحدة الأخرى المخولة بذلك من قبل على اللجوء بدرجة أكثر تواترا الى المحكمة لاستصدار فتاويها.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري العميق لكم، سيدي الرئيس، لتحميلكم لي مسؤولية ترؤس الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي، وتلك مهمة لم تكن سهلة بأن حال من الأحوال، ولكن يسرها بقدر كبير ما قدمتموه لنا من الدعم والتوجيه. وإن تعاون نائب رئيس الفريق العامل، السفير يانييز بارنويفو، الممثل الدائم لاسبانيا، وبعد ذلك السفير هايز، الممثل الدائم لايرلندا، كان حاسم الأهمية. فبفضل خبرتهما الواسعة والممتازة في المسائل السياسية والقانونية تسنى لنا اختتام أعمالنا بنجاح.

ولا يمكنني أن أتصور أن مهمة الفريق العامل كان يمكن تحقيقها لو لم تحظ بما حظيت به من الدعم القيم والمشورة والإبداع من رؤساء أفرقة الصياغة، السفير اوسفالد، ممثل السويد، والسفير كارديناس، ممثل الأرجنتين، والسفير تيورك، ممثل سلوفينيا، والسفير سرينيفاسان، ممثل الهند والسيد مارك هونغ نائب الممثل الدائم لسنغافورة.

إن جهودهم الدؤوبة وقدراتهم الفائقة قد أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح أعمالنا.

وقبل أن أختتم، أود أن أنوه مع التقدير بما قدمته الأمانة من الدعم وما أظهرته من المساعدة والصبر والمثابرة. أما الأمين العام المساعد بينون سيفان وزملاؤه، السيد تابيو كانينن وجميع الآخرين، فقد نفذوا مهامهم بتفان ينال الاعجاب.

أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء الوفود الذين شاركوا في عمل الفريق وأظهروا باستمرار الرغبة في التعاون مع الرئيس بموضوعية، وأهم من ذلك، بمرونة الأمر الذي مكننا من التوصل الى نتيجة ناجحة في أعمالنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/47/L.65 المعنون "خطة للسلام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/47/L.65 بصيغته المنقحة حسب النص الانكليزي؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.65 بصيغته المعدلة شفويا. (القرار ٤٧/١٢٠ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب باعتماد الجمعية العامة لهذا القرار بشأن "خطة للسلام"، وهو يأتي بعد قرار سابق للجمعية العامة هو القرار ٤٧/١٢٠، وكما تبين بيانات رئاسية صادرة عن مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

إن قرار اليوم خطوة هامة الى الأمام في متابعة "خطة للسلام". وهو يشمل، بصورة خاصة، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. هذا تقدم مشجع، ومن شأن القرار أن يساعد في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التجاوب مع عالم يعيش حالة تحول سريع.

إنني أشعر بالرضا إزاء الاهتمام الذي أولته الدول الأعضاء لـ "خطة للسلام" في الأشهر الـ ١٥ منذ أصدرتها وقد عقدت بشأنها اجتماعات كثيرة رسمية وغير رسمية. وقد أثمرت عملية المناقشة عن التوجيه القيم الذي شهده يومنا هذا. وقرار اليوم يبين عزم الدول الأعضاء على متابعة تنفيذ التقرير على نحو فعال.

إن القرار يعرب عن تأييد عام لمفاهيم الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم، وصنع السلم، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

أما بقية فروع القرار فتتطلب عملا من جانب

كل من منظومة الأمم المتحدة والأجهزة الحكومية الدولية، وهي تتناول دور الجمعية العامة، والمشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة عن تنفيذ تدابير المنع أو القمع، أي المادة ٥٠ من الميثاق، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع وسلامة الموظفين.

إنني أرحب باعتراف الجمعية العامة بالدور الهام والفعال الذي اضطلعت به في الماضي تدابير الوزع الوقائي والمناطق المنزوعة السلاح. وإنني مرتاح أيضا للقرار القاضي بإيلاء مزيد من النظر لدور هذه التدابير ولتنفيذها الفعال في المستقبل.

كذلك أرحب باستجابة الجمعية على نحو إيجابي لموضوع المشاكل الخاصة الناشئة عن تنفيذ تدابير المنع أو القمع. والجمعية تعترف بأنه ينبغي إيجاد حل فوري لمثل هذه المشاكل ، اذا ما رغبت الدول الأعضاء في أن تكون هذه التدابير فعالة في الحالات التي يجري تطبيقها فيها باعتبارها بديلا عن استخدام القوة.

والجمعية تعترف بالحاجة الى قيام جهود تعاونية مطردة من جانب الأمم المتحدة بغية التصدي لما للصراعات من أسباب وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية كامنة، وذلك من أجل النهوض بالأسس المتينة للسلم. ويسعدني أن الجمعية العامة اعترفت بما لمفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع من فائدة. وإنني ممتن أيضا لأن الجمعية أكدت على استعدادها لدعم أنشطة واسعة النطاق في هذا المجال.

وفي حين أن القرار لا يتناول جميع التوصيات الواردة في تقريري بشأن الاستفادة من محكمة العدل الدولية، فإن الجمعية أكدت مجددا على دور محكمة العدل الدولية، وفقا للميثاق في التسوية السلمية للمنازعات. وإنني أتطلع لقيام الجمعية بالمضي قدما في دراسة جميع التوصيات التي أصدرتها فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية، وهي تتضمن توصيات بشأن استخدام اختصاص المحكمة في إصدار الفتاوى.

وبوصفي أمينا عاما، أسعى لتنفيذ جميع التوصيات الواردة في "خطة للسلام" من جانب مختلف الهيئات والأجهزة الحكومية الدولية المعنية. وقد أنشأت قوة عمل مشتركة بين الادارات في الأمانة العامة ستعمل على وضع تدابير عملية استجابة للقرارات المحددة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وفي "خطة للسلام" أكدت على ما للتدابير المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهمية في إرساء الأسس لعالم يعمه السلم. إن عمل الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي لا ينفصل عن مسؤوليتها عن تعزيز السلم والأمن الدوليين. وإني أعتزم متابعة تقصي هذه الروابط وتطوير مفهوم أشمل للسلم والأمن الدوليين في "خطة للتنمية".

ففي فترة ما بعد الحرب الباردة، يحتاج العالم الى نظام جديد لصون السلم والأمن الدوليين. وفي "خطة للسلام"، قدمت مقترحات لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الميثاق.

إن المقترحات تشكل مجموعة من التدابير المتسقة والمتكاملة لمعالجة أمن الانسان من جميع وجوهه.

والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو يخطو خطوة نحو تحقيق توافق دولي جديد وإطار جديد للعمل في مجال السلم والأمن الدوليين.

لذلك، آمل أن تنطلق عملية التنفيذ الآن بقوة، وسأبذل قصارى جهدي لتيسيرها.

وأحث الجمعية ومجلس الأمن على النظر دون إبطاء في التوصيات التي لم تنظر فيها الدول الأعضاء رسميا بعد.

أخيرا وليس آخرا، يتعين على أن أتوجه بثناء خاص الى رئيس الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية، السفير نبيل العربي ممثل مصر، ولمعاونيه الأقربين، السفير ياننيز - بارنويفو ممثل اسبانيا والسفير فرانسيس هليز ممثل ايرلندا، على جهودهما التي لم تكل خلال الشهور الثمانية الماضية في التفاوض بشأن نص القرار الذي اعتمد اليوم بتوافق الآراء. أشكرهما على مساهمتهما وعلى تعاونهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام للأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت. هل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد وسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف مميز لي وامتياز لا شك فيه أن أتكلم باسم بلدان عدم الانحياز بشأن القرار الذي

اعتمدناه لتونا، والوارد في الوثيقة A/47/L.65، والمتعلق بتقرير الأمين العام "خطة للسلام".

دعوني أستهل كلمتي بالإعراب عن خالص تقديرنا وشكرنا للسفير العربي ممثل مصر، ورئيس الفريق العامل مفتوح العضوية الذي تناول هذه المسألة، لتوجيهه مداولاتنا باقتدار. لقد أظهر مرة أخرى ما يتمتع به من قيادة وحكمة أديتا الى التوصل الى نتيجة ملموسة أخرى تمثلت في القرار الحالي الذي يعالج جوانب هامة من تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" والذي جاء مكملا للقرار ١٢٠/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمعنون "خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة". ونحن مدينون أيضا للرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي والمنسقين على ما بذلوه من جهود متفانية توجب باعتماد القرار.

إن المفاهيم والقضايا والنهج الواردة في التقرير المعنون "خطة للسلام" تنطوي على أهمية جوهرية بالنسبة لبلدان عدم الانحياز. فالعمل الأساسي، كما أكدت الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا في ١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي يتمثل في كون: "الديمقراطية داخل أسرة الدول تقتضي التشاور والمشاركة والانخراط على أكمل وجه من جانب جميع الدول، كبيرها وصغيرها، في أعمال المنظمة". وقد أقرت هذه البلدان أيضا رأي الأمين العام بأن اللجوء الى الدبلوماسية الوقائية يمكن أن يتم بالتعرف المبكر على الصراعات المحتملة؛ والانخراط في عمليات لصيانة السلم حيثما تنشأ الصراعات؛ والحفاظ على السلم بعد انتهاء الصراع من خلال حفظ السلم والمساعدة في تنفيذ الاتفاقات المبرمة؛ وبناء السلم بعد انتهاء الصراع؛ واعتماد تدابير لمعالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصراع. وقد أولى مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز أهمية خاصة أيضا لإعادة هيكلة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وزيادة فعاليتها.

وإنه لفي هذا الإطار، ومنذ أن جرت في العام الماضي مناقشة تقرير الأمين العام لأول مرة في إطار الفريق العامل غير الرسمي، قامت بلدان عدم الانحياز بتقديم إسهامات قيمة في معالجة المقترحات المختلفة التي وردت في "خطة للسلام". ومنذ مطلع هذه العملية، التي بدأت قبل ٩ أشهر، كنا ندرك التعقيدات التي تنطوي عليها المسائل المطروحة. إنها مسائل تحظى باهتمام وعناية جميع الدول الأعضاء وإن تفاوتت الدرجة. ونحن ندرك أيضا أن العديد من هذه المقترحات هي مقترحات جديدة ومتطورة ومن ثم فإنها تتطلب نهجا حذرا وإمعانا جادا للفكر.

وبسبب هذه الاعتبارات الطاغية، فقد كان يغمرنا منذ البداية الأولى لهذه العملية إحساس بالحاجة لإبداء المرونة، لكن دون أن نساوم في الوقت نفسه على المبادئ الثابتة التي قامت عليها حركة عدم الانحياز.

وإذ قلت هذا، دعوني أعرب عن ارتياحنا لأن مناقشتنا للجوانب المتبقية في التقرير المعنون "خطة للسلام" قد سارت سيرا حسنا. فالمناقشات المفيدة والمستفيضة التي جرت بين العديد من الدول الأعضاء قد عملت على توضيح التشعبات التي تنطوي عليها المسائل والمفاهيم المطروحة وفي سد الهوة بين وجهات النظر المختلفة. وكانت النتائج بصورة عامة تبعث على الرضى العميق. وما علينا سوى أن نشير الى المجالات المضمونة التي حظيت بتوافق الآراء في صدد عدد من المسائل ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نذكر أيضا أن القرار، لكونه نصا يقوم على توافق الآراء، جاء متضمنا لبعض العناصر والصياغات التي لم تف تماما بتوقعاتنا. بيد أن هذا لا يقوض حقيقة أن القرار في الكثير من أجزائه يعبر بصورة عامة عن وجهات نظر بلدان عدم الانحياز.

وفي هذا الإطار، فإننا نحيط علما على وجه خاص بفرع القرار الذي يتناول دور الجمعية العامة. وكما قد تتذكرون، فإن بلدان عدم الانحياز قد طالبت بتعزيز دور الجمعية العامة وفقا لما لها من سلطات ومهام على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ويسعى القرار، في جملة أمور، الى تحقيق هذا الهدف، بالاستخدام التام والفعال للمهام والسلطات المنصوص عليها في المواد ١٠ و ١٤ و ٢٢ من الميثاق. ومن المفهوم أن المطالبة بتعزيز دور الجمعية العامة ينبغي ألا تقتصر على هذه المواد فحسب، وبالتالي، ينبغي أن تشمل أحكاما أخرى تتعلق بوظائف وسلطات الجمعية، وهي أحكام لها في نظرنا أهمية مماثلة.

وأما بشأن الدبلوماسية الوقائية والمناطق المنزوعة السلاح، يؤكد القرار على أهمية الشفافية والمشاورات مع الدول الأعضاء المعنية في أية عملية لاتخاذ القرار بشأن اضطلاع الأمم المتحدة بوزع وقائي، أو بإقامة منطقة منزوعة السلاح. ويؤكد من جديد أن الاضطلاع بهذه المهام ينبغي أن يتم برضاء الدولة العضو أو الدول الأعضاء الداخلة في النزاع ومن حيث المبدأ، على أساس طلب منها، وذلك بعد مراعاة مواقف الدول الأخرى المعنية وأخذ جميع العوامل الأخرى ذات الصلة في الاعتبار.

وثمة حكم هام آخر ورد في القرار هو التأكيد على احترام مبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في المسائل التي هي أساسا من صلب الولاية الداخلية لأية دولة. وهذه المبادئ ينبغي بالتأكيد أن تكون نبراسا لأي اضطلاع بوزع وقائي أو إقامة المناطق المنزوعة السلاح. والأحكام التي أبرزتها توا توفر الطمأنينة بأن الوزع الوقائي والمناطق المنزوعة السلاح يمكن لهما أن يعززا بحق منع أو احتواء المنازعات بدلا من زيادة تفاقم الحالة أو النزاع.

ونرحب بالنداء الداعي الى النظر في الاستفادة على نحو أكبر من محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونرى، مع ذلك، أن هذا لا ينبغي أن يفسر على أنه يقوض من أهمية الولاية الاختيارية بموجب المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ويسرنا أيضا الحكم الوارد في القرار والذي يطلب الى الدول النظر في تقديم إسهامات للصندوق الاستئماني من أجل مساعدة الدول في حل المنازعات عن طريق المحكمة.

ويعالج القرار أيضا المشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة عن تنفيذ أو تطبيق تدابير المنع أو القمع على النحو المنصوص عليه في المادة ٥٠ من الميثاق. ويجدر بمجلس الأمن أن يدرك الطابع الملح للحالة وأن ينشئ التدابير المناسبة. ولنا وطيد الأمل في أن يؤدي الصندوق الطوعي الى تخفيف المشاكل الخاصة التي تواجهها بعض البلدان نتيجة لفرض الجزاءات.

ومع التسليم بأن بناء السلم بعد انتهاء الصراع هو مفهوم جديد ومتطور، فإن القرار يقر بفائدة مقترحات الأمين العام بشأن هذه المسألة على النحو الوارد في التقرير. وقد كان من المناسب حقا التأكيد على أن الأنشطة المتعلقة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع ينبغي الاضطلاع بها وفقا للميثاق وعلى أساس اتفاقات تنهي الصراعات أو تبرم بعد انتهاء الصراع، أو بناء على طلب الحكومة أو الحكومات المعنية.

والقرار يسلم بوضوح بدور الترتيبات الاقليمية والمنظمات الاقليمية في المساعدة على بلوغ الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، نحن على علم بالتعاون المثمر بين الأمم المتحدة ومختلف الوكالات الاقليمية التي قامت بدور الشريك في تسهيل الحل السلمي للمنازعات.

إن المسألة المتعلقة بسلامة موظفي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة تناولها الجزء الأخير من القرار. ونرى أنه من الملح النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز مركز وسلامة موظفي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة.

ومن الواضح إذن أنه بالتوصل الى اتفاق مشترك على هذه المجموعة من المسائل المعقدة نكون قد نجحنا في المهمة الحساسة الصعبة، مهمة التوفيق بين الآراء المختلفة.

وختاما، بفضل المداولات التي أجريناها خلال الأشهر التسعة الماضية، أصبح كل واحد منا يدرك مصالح واهتمامات الآخرين. ونأمل أن تسود في المستقبل روح التعاون والتوفيق التي اتسمت بها مداولاتنا.

والقرار، في مجموعه وبالاقتران بالميثاق، يشكل دعامة أساسية يمكن على أساسها بناء صرح دائم من السلم والأمن. وترى بلدان عدم الانحياز أن هذه عملية متواصلة ويمكن ضمان نجاحها بالاشتراك النشط لكل البلدان الأعضاء.

السيد مارويامـا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شاركت اليابان في توافق الآراء حول القرار الذي اتخذ توا بشأن "خطة للسلام". وهذا النص هو نتاج تسعة أشهر من المشاورات المكثفة. وفي حين أنه قد لا يرضي كل طرف من الأطراف، فإنه يعبر عن التفكير الحالي للدول الأعضاء بشأن طرق ووسائل تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن الدوليين.

لقد اشتركت اليابان اشتراكا نشطا في مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة، وهي تعتزم مواصلة مشاركتها النشطة في أي عملية متابعة لـ "خطة للسلام". وأود أن أؤكد على أن هذا النص الصادر بتوافق الآراء ما هو الا خطوة أولى. فسيتعين علينا أن نعمل فكرنا على نحو أكبر ونعمل معا حتى نواجه بشكل ناجح التحديات الجديدة لعصر ما بعد الحرب الباردة.

وتود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة للاعراب عن إمتنانها العميق لجميع المندوبين الذين شاركوا بنشاط وجلد في تحقيق توافق الآراء هذا. ونوجه الشكر الخاص للسفير العربي ممثل مصر، والسفير يانييز بارنويفو ممثل أسبانيا، والسفير هايز ممثل ايرلندا الذين ترأسوا الفريق العامل الجامع ونجحوا بمهارة في تخطي الكثير من الخلافات. كما نوجه الشكر الى السفير أوزوالد ممثل السويد، والسفير كارديناس ممثل الأرجنتين، والسفير سرينيفاسان ممثل الهند،

والوزير المستشار هونغ ممثل سنغافورة، حيث أدى كل منهم مهمة صعبة هي رئاسة فريقه العامل.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ كلامي بتوجيه تحية خاصة للسفير نبيل العربي، ممثل مصر الدائم لقيادته الحصيفة الحازمة للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة الذي قام بوضع الصيغة النهائية للقرار الهام الذي اتخذناه توا. إن السفير العربي قد أسدى لنا خدمة جليلة إذ وفق بفضل مهارته الدبلوماسية في الوصول بنا الى تفاهم على مسائل ذات أهمية كبرى مسائل تتسم بتنوع وتعقيد بالغين.

ونحن نشعر كذلك بالامتنان للممثلين الذين ترأسوا بمهارة وقدرة عظيمة شتى أفرقة الصياغة التي جرى فيها التفاوض على مختلف أجزاء القرار. ولولا الجهد الشاق الذي بذلوه والذي بذلته الوفود فرادى لما أمكن التوصل الى هذا القرار اليوم.

إن الموضوعات التي يتناولها القرار ٤٧/١٢٠ والقرار الأخير المتمم له موضوعات ذات أهمية كبيرة، ولا سيما في السياق الحالي. والواقع إننا نرى أن تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" جاء في وقت مناسب من تاريخ الأمم المتحدة. ونحن نعتبر هذا التقرير وثيقة من أهم الوثائق التي ظهرت في مجال العلاقات الدولية، ونرى أنه يتضمن رؤية مستقبلية لتطور الاتجاهات الراهنة.

لذلك رحبنا ترحيبا حارا بالتقرير وأيدنا تأييدا مخلصا التوصيات البعيدة المرمى والبناءة الواردة به. ونرى أن هذه التوصيات ذات أهمية وقيمة كبيرتين بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل غالبية العضوية في الأمم المتحدة. وقد كنا نأمل أن تنظر وفود أخرى الى توصيات الأمين العام بهذا الضوء الايجابي ذاته. لذلك ذهبنا الى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية تحدونا نظرة استشرافية طموحة.

وللأسف فإن الناتج النهائي الذي اعتمدناه اليوم لا يرقى الى مستوى توقعاتنا. لقد قبلناه انطلاقا من روح التوفيق باعتباره وثيقة توافقية وتعبيرا عن القاسم المشترك الأدنى والتوازن الحساس بين المواقف المتباينة. ونرى أنه من أجل التوصل الى توافق في الآراء كان لابد من قبول عدد من التحذيرات والتحفظات، وخاصة فيما يتعلق بمفاهيم هامة مثل الوزع الوقائي والمناطق المنزوعة من السلاح وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، الأمر الذي ينتقص من أهميتها وفاعليتها.

ونحن نشعر بالاحباط بوجه خاص إزاء رفض دول معينة، تحظى بالتفوق العسكري في مناطقها، أن تؤيد بصورة قاطعة هذه المفاهيم، التي يتمثل هدفها الصميمي في وقف المخططات العدوانية والحيلولة دون اندلاع المنازعات.

وبالنسبة للجزء الخاص بمحكمة العدل الدولية والجزء الخاص بالمشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة عن تنفيذ تدابير المنع أو القمع فإن بعض الوفود الممثلة لبعض الدول القوية اقامت في طريقهما سدودا منيعة. وفي حين نجد أن الجزء الأخير قد ظل فيه نفع ما، فإن الجزء الخاص بمحكمة العدل الدولية يكاد أن يخلو في رأينا تماما من كل مضمون.

ومازلنا مقتنعين بسلامة وجدوى مختلف توصيات الأمين العام، وإن كانت تبدو جذرية أو شديدة الابتكار في نظر البعض. وبالنظر الى العدد الكبير من الشروط المدخلة على القرار، والقبول الشحيح لأفكار جديرة بالتأييد بقوة، لا يسع المرء أن يخفي شعوره بأن تقرير الأمين العام ربما كان سابقا لعصره بعض الشيء، ولكن هذا هو في كثير من الأحيان نصيب جميع أصحاب الرؤية البعيدة. ومع ذلك، فإننا لا نعتبر القرار ٤٧/١٢٠ وكذلك القرار المتخذ اليوم ذروة لعملية بل بداية لرحلة.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أكرر التعبير عن إمتناننا وشكرنا الخالصين للسفير العربي على قيادته الرائعة الملهمة.

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت الهند مؤيدا قويا لدور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية وفقا لمبادئ الميثاق. وهذا الاعتبار كان مرشدا لنهجنا إزاء القرار الحالي الذي أيدناه انطلاقا من روح التعاون.

إن حجر الزاوية في الميثاق هو احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في الشؤون التي تندرج في صميم الولاية الداخلية لأي دولة. وهذه المبادئ صالحة الآن كما كانت عند اعتماد الميثاق. ويسرنا أن نلاحظ أن القرار الحالي أكد من جديد على هذه المبادئ باعتبارها حيوية في أي مسعى مشترك لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن الجمعية العامة هي في هذه الهيئة العالمية الجهاز الرئيسي الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء. ونلاحظ أن القرار يؤكد من جديد على دور الجمعية العامة.

والميثاق يسلم بأن تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة. لذلك فإن "خطة للسلام" يجب أن تتممها "خطة للتنمية". ومن هنا فإن من الأمور الأساسية ايجاد توازن بين أنشطة الأمم المتحدة في مجالي التنمية وحفظ السلم. ومن المهم بالقدر ذاته أن يكون صنع القرار في الأمم المتحدة عريض القاعدة لضمان تحقيق أوسع قدر من الدعم لأنشطتها في مجال حفظ السلم.

فيما يتعلق بالوزع الوقائي، يشدد وفدي على ضرورة عدم القيام به إلا بعد الاستنفاد التام لكامل نطاق التدابير الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات. وثمة حاجة أيضا الى توخي الحذر حتى لا يصبح الوزع الوقائي وسيلة لخدمة المقاصد الخاصة للدول. والقرار يؤكد على أن تنفيذ أي من المفاهيم أو المقترحات الواردة في "خطة للسلام" بشأن الوزع الوقائي والمناطق المنزوعة السلاح ينبغي أن يجرى وفقا لأحكام الميثاق. ويعترف القرار بضرورة النظر في الوزع الوقائي وانشاء المناطق منزوعة السلاح على أساس كل حالة على حدة. ويرى وفدي أنه في كل حالة ينظر فيها في الوزع الوقائي أو إنشاء منطقة منزوعة السلاح، ينبغي أن يكون ذلك متماشيا تماما مع مبادئ الميثاق. وفي حالة المنازعات بين الدول من رأي وفدي أن الوزع الوقائي على الحدود الدولية ينبغي أن يتقرر بموافقة الدولتين الطرفين في النزاع. واتساقا مع مبادئ الميثاق ومقاصده لا يجوز النظر في الوزع الوقائي في الحالات التي تكون فيها الأوضاع في موقع الأحداث غامضة ولا تتفق مع أحكام الميثاق المتعلقة بدور الأمم المتحدة.

وقد أكد الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" على أن الدول المتأثرة بمشاكل اقتصادية خاصة ينبغي أن تتاح لها امكانية واقعية لمعالجة مصاعبها في إطار المادة ٥٠ من الميثاق. أما الجزاءات فما هي إلا وسيلة لتنفيذ إرادة المجتمع الدولي ضد الدول المخطئة. وستفقد مغزاها إذا جاء أثرها الضار مخلا بالاستقرار السياسي والاقتصادي الحيوي للمجتمع الأوسع، فعرض للوهن بذلك إرادة الحزم في مواجهة الدول المخطئة. وقد أوصى القرار الحالي بمجموعة من التدابير التي نأمل أن تكون بداية لعملية الاهتداء الى حل مرض لمشكلة أعرب عن القلق بشأنها عدد كبير من دول عدم الانحياز وغيرها. ويحدونا الأمل، بصفة خاصة في أن ترصد الأموال اللازمة لتقديم المساعدة المالية للبلدان المتضررة، في نفس الوقت الذي يتقرر فيه فرض الجزاءات، لأن ذلك سيدلل على اهتمام الأمم المتحدة الحقيقي بمحنة الأمم المتضررة. كما يعتقد وفدي أن تلك الأموال ينبغي تحديدها على أساس الأنصبة المقررة للاشتراكات.

إن وفدي يؤيد دور الترتيبات والوكالات الاقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ونلاحظ أن القرار الحالي يعترف بدور الترتيبات الاقليمية كل في ميدان اختصاصها. وينبغي أن تكون الاجراءات التي تتخذها المنظمات الاقليمية قاصرة على مناطقها، وأن تكون تجاه دولها الأعضاء، وفوق كل شيء ألا تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وينبغي أن يكون التعاون الدولي خاليا من التمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الدين كما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة الأولى من الميثاق. كما ينبغي أن تكون اجراءات المنظمات الاقليمية قائمة على أساس موافقة جميع الدول الأطراف في النزاع. ووفدي ملتزم أيضا بالمبدأ القائل بأن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الشأن.

وفضلا عن ذلك، هناك فرع هام آخر في النص، يتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، وهو يؤكد - عن حق - على حق كل دولة في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويوفر إطارا واضحا للأنشطة المتصلة بالانعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلدان التي مزقها الصراع. ويسعدنا أن نلاحظ أن النص يتحاشى أية محاولة للإيصاء بتدابير تدخلية ضد الدول الأخرى لأي سبب من الأسباب.

ختاما، يود وفدي أن يسجل تقديره للجهود الدؤوبة التي بذلها الفريق العامل المفتوح العضوية في ظل قيادة السفير العربي القديرة، من أجل التوفيق بين مختلف وجهات نظر الدول الأعضاء. ونود أيضا أن نثني على الممثل الدائم لأندونيسيا، الذي، بوصفه رئيس حركة عدم الانحياز، كان فعالا في تنسيق مواقف بلدان عدم الانحياز تجاه مختلف القضايا الحاسمة والهامة الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام". والبيان الذي أدلى به اليوم الممثل الدائم لأندونيسيا نيابة عن بلدان عدم الانحياز يحظى بتأييدنا الكامل.

ونرى أنه في أية عملية لوضع مفاهيم جديدة في نطاق القانون الدولي والممارسات الدولية، هناك حاجة الى توخي الحيطة والحكمة. إن التحدي الذي يواجهنا هو توضيح المفاهيم المعيارية والضمانات الاجرائية التي يمكن أن تولد الثقة الكافية لصالح المجتمع الدولي الأوسع والأعم.

السيد وود (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، على غرار من سبقوني، أود أن أهنئكم وأهنئ كل من ساعدوكم في جهودكم التي

أدت الى اتخاذ القرار المعروض علينا اليوم. ونتوجه بالشكر الخاص الى السفير العربي، ممثل مصر الدائم ورئيس الفريق العامل، على جهوده المرموقة طيلة الشهور العديدة الماضية.

ربما لا يكون القرار في مجموعه مرضيا لأي أحد. ونحن، فيما يخصنا، نأسف لأنه لم يتسن للجمعية العامة أن توفر تشجيعا أكثر ايجابية لعدد من المفاهيم القيمة الواردة في تقرير الأمين العام، ومنها - على سبيل المثال - الوزع الوقائي والمناطق المنزوعة السلاح وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، إن هذه المفاهيم تتطور في الممارسة العملية على أساس كل حالة على حدة. وسنبذل قصارانا لكفالة استمرار هذا التطور في المستقبل.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى امتناننا للأمين العام على ملاحظاته هذا الصباح، وعلى تصميمه متابعة النهوض - بطريقة عملية - بالتوصيات الواردة في "خطة للسلام".

السيد هايز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يمثل مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.65، والذي اعتمدناه توا بتوافق الآراء، واحدا من أهم القرارات التي عرضت على الجمعية العامة أثناء هذه الدورة. فهو خطوة هامة في عملية تعزيز دور الأمم المتحدة وتمكين المنظمة من الاستجابة بشكل أكثر فعالية للتحديات التي تواجهها، بأن تتطور على الأسس التي توخاها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام".

كان القرار ثمرة مداولات مطولة جرت في اطار الفريق العامل غير الرسمي الذي ترأسه باقتدار ممثل مصر الدائم، السفير العربي. ويسر وفدي ويشرفه أنه تمكن من المشاركة في أعمال الفريق. ونأمل أن نكون قد تقدمنا باسهام متواضع في النتيجة؛ تلك النتيجة التي جاءت في رأينا، معبرة تعبيرا دقيقا عن الموقف الراهن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجتمعة. إلا أننا لا ننظر اليها على أنها نقطة النهاية في عملية الاصلاح، بل على أنها خطوة هامة على الطريق. ونتطلع قدما الى الجهود المتجددة التي تزيد من تطوير المواضيع التي يتناولها القرار. وأؤكد للجمعية العامة، أننا سنسعى الى القيام بدور نشط وايجابي في هذه العملية.

إن فروع القرار السبعة كلها هامة. وفي هذه الملاحظات القليلة سأشير فقط إلى ثلاثة فروع، ولكن هذا لا يعني أني أقيم تسلسلا هرميا للأهميات.

نحن نرى أن مسألة تعزيز دور الجمعية العامة لتمكينها من الوفاء بالوظائف الموكولة إليها بمقتضى الميثاق بشكل فعال، كما وردت في الفرع الأول من القرار، مسألة لها أهمية خاصة. ولذلك، نرحب بشكل خاص بنية الجمعية العامة في أن تستخدم بشكل كامل وفعال وظائفها وسلطاتها كما وردت في المادتين ١٠ و ١٤ من الميثاق. ونحن ننوي أن نؤدي واجبنا كاملا في نظر الجمعية العامة في استخدام آلية قائمة أو آلية جديدة لتسهيل دراسة الحالات في إطار المادة ١٤ وفي دراستها لطرق ووسائل تحسين التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة.

ونرحب أيضا بالاعتراف الذي ورد في الفرع الخامس بفائدة اقتراحات الأمين العام المتعلقة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع. ونحن نعتبر أن هذا واحد من أهم الأنشطة التي يتعين على المنظمة القيام بها في المستقبل، ونتطلع إلى توسيع هذه الأنشطة في المستقبل.

ونرى أن من الأهمية بمكان أن تسهم هذه الأنشطة في إنشاء مؤسسات مسؤولة ديمقراطيا، وفي ضمان التمتع الكامل بحقوق الانسان في المناطق التي نشبت فيها الصراعات.

إن ايرلندا باعتبارها من البلدان التي دأبت على المشاركة بقواتها، تشاطر القلق البالغ المعرب عنه في الفرع السابع من القرار ازاء تزايد عدد القتلى والمصابين بين أفراد حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة وغيرهم. ونحن نعتبر أن هذا موضوع يستحق أولوية قصوى، ونتطلع إلى دراسة خطوات أخرى خلال الدورة المقبلة لتعزيز سلامة وأمن الأفراد. ونحن واثقون بأنه سيكون من الممكن الاتفاق في المستقبل القريب على تدابير ملموسة لهذا الغرض.

إننا نعتقد أن هذا القرار سيسهم اسهاما كبيرا في ضمان اضطلاع الأمم المتحدة بالدور الذي تتوقعه شعوب العالم منها. وبالتالي نرحب باعتماده اليوم بتوافق الآراء.

السيد تشيرينا كوسكي (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ صدور تقرير الأمين العام "خطة للسلام" وفرنسا تبدي اهتماما بالغا بتحليلاته واقتراحاته، وبخاصة فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. ولهذا، فإن فرنسا - بعد اسهامها في الخريف الماضي في وضع القرار الأول بشأن الموضوع - اضطلعت بدور نشط في مشاورات الفريق

العامل غير الرسمي للجمعية العامة المخول بمتابعة النظر في التقرير.

إن نص هذا القرار يعكس توازنا بين مواقف مختلف الدول الأعضاء. وفي هذا الخصوص، أود أن أقول إن بلادي تأمل ألا تستبعد من نطاق قراراتنا الحقائق أو الممارسات الدولية التي استحدثتها منظمتنا مؤخرا. إن اتخاذ موقف المغالاة في الحذر - وبخاصة تجاه مفاهيم معينة مثل الوزع الوقائي - لن يكون متسقا مع ذلك النوع من القرارات الذي سيكون على الأمم المتحدة أن تتخذه في السياق الدولي الجديد لصيانة السلم والأمن الدوليين.

أخيرا، لقد سر وفد بلادي للآراء التي أعرب عنها الأمين العام هذا الصباح ولعزمه على الترويج للأفكار المطروحة في "خطة للسلام".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في معرض تعليل التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة: مذكرة من الرئيس (A/47/809/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما هو موضح في الوثيقة A/47/809/Add.1، نتيجة للمشاورات التي أجريت وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك مشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيسا للجنة التنسيق الادارية، أقدم الآن إلى الجمعية ترشيح السيد راؤول كيخانو من الأرجنتين للتعيين عضو وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هذا المرشح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا اختتمت الجمعية نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية اتخذت بشأن هذا البند القرار ٢٠/٤٧ ألف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ والقرار ٢٠/٤٧ باء في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وكما يعرف الأعضاء، لقد أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتبر أن مناقشة هذا البند في الدورة الحالية قد اختتمت؟

تقرر ذلك.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قررت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

وإنني أفهم أنه سيكون من المرغوب فيه تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والأربعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وادراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا يختتم نظرنا في البند ٢٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية اتخذت بشأن هذا البند القرارات ٦٤/٤٧ ألف إلى هاء في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكما يعرف الأعضاء، فإن البند المتعلق بقضية فلسطين قد أدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية.

هل اي أن أعتبر أن الجمعية ترى أن مناقشة هذا البند في الدورة الحالية قد اختتمت؟

تقرر ذلك.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء ان الجمعية اعتمدت بشأن هذا البند القرارين ٦٣/٤٧ ألف وباء في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكما يعرف الأعضاء، لقد أدرج البند الخاص بالحالة في الشرق الأوسط في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية الثامنة والأربعين.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اختتام مناقشة هذا البند في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد اعتمدت بشأن هذا البند القرار ١١٨/٤٧ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكما يعرف الأعضاء، لقد أدرج البند الخاص بالحالة في أمريكا الوسطى في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية الثامنة والأربعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اختتام مناقشة هذا البند في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم مناقشتنا للبند ٣٦ من جدول الأعمال.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء إن الجمعية اعتمدت بشأن هذا البند القرار ٦٢/٤٧ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكما يعرف الأعضاء، لقد أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية الثامنة والأربعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اختتام مناقشة هذا البند في الدورةالحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٤٠ من جدول الأعمال.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء ان الجمعية قررت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إدراج هذا البند في جدول أعمال دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين، وقد قررت أيضا بموجب مقررها ٤٦٤/٤٧ الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، تأجيل البت في هذا البند إلى تاريخ لاحق خلال هذه الدورة وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة

والأربعين. وكما يعرف الأعضاء، لقد أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اختتام مناقشة هذا البند في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٤٢ من جدول الأعمال.

البند ٤٥ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء إن الجمعية قررت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إدراج هذا هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية ولكنها أجلت البت في تخصيص البند إلى وقت مناسب خلال الدورة.

وانني أفهم أنه قد يكون من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين.

إذن هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

البند ٤٦ من جدول الأعمال

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إدراج هذا البند في جدول أعمال دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين.

وإنني أفهم أن من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين.

إذن هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٤٦ من جدول الأعمال.

البند ٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء ان الجمعية اتخذت بشأن هذا البند القرارات من ١٨٨/٤٧ إلى ١٩٤/٤٧ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وفيما يتصل بالقرار ١٩١/٤٧، المعنون "الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أود أن أوضح أن المقرر قد بين في عرضه لمشروع القرار هذا، إن اعتماده سيكون على أساس ان من المفهوم ان منسق الموضوع سيواصل إجراء مشاورات غير رسمية بشأن مكان الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة وذلك خلال دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين المستأنفة.

لقد أبلغت في رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، من منسق الموضوع، الممثل الدائم لماليزيا، بأنه لم يتسن بعد الوصول إلى توافق في الآراء بشأن مكان الدورات المقبلة للجنة. وقد أعرب منسق الموضوع عن أمله في أن يتسنى اتخاذ الترتيبات اللازمة للسماح بمتابعة النظر في الموضوع في الدورة الثامنة والأربعين.

وكما يعرف الأعضاء، لقد أدرج بند بشأن تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اختتام مناقشة هذا البند في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٧٩ من جدول الأعمال.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية اعتمدت القرار ٢١٢/٤٧ ألف والقرار ٢١٣/٤٧ والمقرر ٤٥٥/٤٧ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والقرار ٢١٢/٤٧ باء والمقرر ٢٦٨/٤٧ في ٦ أيار/مايو ١٩٩٣.

وكما يعرف الأعضاء، لقد أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اختتام مناقشة هذا البند في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ١٠٣ من جدول الأعمال.

البندان ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية اتخذت القرار ٢١٥/٤٧ بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن هذين البندين. وكما يعلم الأعضاء، لقد أدرج بند بعنوان "تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية اختتمت مناقشة هذين البندين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا اختتم النظر في البندين ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال.

البند ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية اتخذت المقرر ٤٥٦/٤٧ بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن هذا البند. وكما يعلم الأعضاء، لقد أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية اختتمت مناقشة هذا البند في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا اختتم النظر في البند ١١١ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الشرق الأوسط

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية اتخذت القرارين ٢٠٤/٤٧ و ٢٠٥/٤٧ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن هذا البند.

كما يعلم الأعضاء، لقد أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية اختتمت مناقشة هذا البند في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

بهذا اختتم النظر في البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء

بأن الجمعية اتخذت القرار ٢٠٦/٤٧ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية اختتمت مناقشة هذا البند؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا اختتم النظر في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية اتخذت القرار ٢٠٧/٤٧ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية اختتمت مناقشة هذا البند؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا اختتم النظر في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية اتخذت القرار ١٢١/٤٧ بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن هذا البند. وكما يعلم الأعضاء، لقد أدرج البند الخاص بالحالة في البوسنة والهرسك في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية اختتمت مناقشة هذا البند في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا أختتم النظر في البند ١٤٣ من جدول الأعمال .

البند ١٥٢ من جدول الأعمال (تابع)

عقد مؤتمر دولي بشأن الصومال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية اتخذت القرار ١٦٧/٤٧ بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن هذا البند.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية اختتمت مناقشة هذا البند؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا اختتم النظر في البند ١٥٢ من جدول الأعمال.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما: مشروع قرار (A/47/L.58/Rev.1 و Corr.1).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية مشروع قرار صادر باعتباره الوثيقة A/47/L.58/Rev.1 و Corr.1.

وقد أبلغت بأن الدول الأعضاء وافقت على استمرار المفاوضات وقصرها على دور المجالس التنفيذية وحجمها وعملها وذلك قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن نتيجة المفاوضات السابقة المعنية بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، والغاية المنشودة هي إتمام المفاوضات وعرض المسألة على الجمعية العامة لاتخاذ القرار اللازم في موعد لا يتعدى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في البند ٤٧ إلى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية وفي ادراجه في مشروع جدول أعمال تلك الدورة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم النظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال.

بيان ختامي من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل سنة افتتحت الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة والأمل يحدونا في إيجاد عالم أفضل. ومما يؤسف له أن العالم بعد سنة لم يصبح مكانا أفضل. فالصراعات أخذت تنشأ واحدا بعد الآخر، وعدد الضحايا آخذ في الازدياد ومعظمهم مدنيون أبرياء. أما التحديات التي تواجه الأمم المتحدة فهي تتزايد كل يوم تقريبا. وفي الوقت نفسه فإن موارد المنظمة محدودة والصعوبات المالية تستعي اتخاذ تدابير تقييدية منقطعة النظير في السابق.

ولا شك أن الأمم المتحدة تواجه قرارات هامة. ومع أن الطريق ليس واضحا كل الوضوح، فإن "خطة للسلام" تتضمن أفكارا رائعة، وهي تتصدى في الوقت نفسه لمشاكل عملية. والدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة أدركت أهميتها، وتجلى ذلك في كل من المناقشة العامة وفي اتخاذ القرارات المتصلة بالبند ١٠ من جدول الأعمال. ومع ذلك فإن هذا لا يكاد يكفي. لقد آن الأوان للمزيد من إمعان النظر وإعادة النظر في دور الأمم المتحدة بوصفها الآلية العالمية للسلم والتنمية. ويحدوني الأمل في أن تقوم الدورة القادمة للجمعية العامة بدور أساسي في هذا الصدد.

وثمة حقيقة بارزة هي أن الدورة السابعة والأربعين وجهت اهتمامها نحو الدبلوماسية الوقائية التي تعد من الزاوية الاستراتيجية أحد الاتجاهات الأساسية لجهود الأمم المتحدة. ولو تصدر هذا المفهوم المداولات التي جرت في السنوات السابقة لأمكن تجنب وقوع بعض الصراعات. إن هذه القضايا بالغة التعقيب بالطبع إلا أن الاستثمار في الدبلوماسية الوقائية يظل أمرا له قيمة فائقة.

وأرى أن مستقبل الأمم المتحدة يكمن في كونها آلية عالمية لمنع الصراعات والحروب. وليس من الصعب الوصول إلى هذا المستقبل؛ ففي عالمنا اليوم، هناك فعلا مسائل تتطلب الدبلوماسية الوقائية، التي يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم فيها.

وبينما نفكر بمستقبل العالم ونحاول السعي لإيجاد حلول سياسية، ينبغي علينا ألا ننسى المئات والآلاف من ضحايا الحروب، ولا يحق لأي امرئ أن يتجاهل كون الأمم المتحدة تمثل فعلا الأمل في إنقاذ الأبرياء الذين يعانون من ويلات الحرب: وأنا أفكر، على سبيل المثال بالبوسنة، فما لم تغلب الإرادة السياسية في المستقبل القريب جدا، فإن أولئك الذين يتحتم عليهم مواجهة الشتاء القادم فيها سيلاقون حتفهم فعلا. إن الجهود السياسية، مهما كانت مكلفة، ينبغي ألا تكون على حساب هذه الأرواح. ولهذا السبب، فإنني أناشد بقوة جميع الدول الأعضاء، وحكوماتها وزعماءها السياسيين اتخاذ تدابير إنسانية دولية على الفور لصالح شعب البوسنة، دون أي اعتبار للقومية أو الدين، وأناشد أيضا جميع أطراف النزاع تهيئة جميع الظروف اللازمة للقيام بهذا الجهد الإنساني الدولي.

إن مصطلحي "تجديد الحيوية" و "إعادة الهيكلة" يشغلان الآن مكانا بارزا في مفردات الأمم المتحدة، وليس في هذا ما يثير العجب أبدا، لأن المنظمة تقوم بعملية نقد ذاتي محاولة بذلك التكيف مع التغيرات الخطيرة التي جرت في العالم إبان السنوات العديدة الأخيرة. ولقد شهدت هذا الدورة السابعة والأربعين باعتماد القرار المدرج تحت البند ٣١ من جدول الأعمال بعنوان: "تنشيط أعمال الجمعية العامة" ومن الأهمية بمكان توصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح الجمعية العامة، واتخاذها الخطوة الملموسة الأولى من خلال إعادة هيكلة اللجان الرئيسية. وآمل أن يتجلى في الدورة الثامنة والأربعين المزيد من زخم التجديد هذا.

وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن المنظمة لم يسبق لها طوال تاريخها أن طلبت منها كل هذه الجهات أن تقوم بكل هذا القدر من العمل. ولكي تكون قادرة على مواجهة هذه التحديات، فإن على الأمم المتحدة أن تعيد تقييم لا آلياتها وهياكلها فحسب بل ممارساتها أيضا، لكي تكسب نفسها مزيدا من القوة والكفاءة. ويمكن أن نمثل لذلك بمشكلة عملية جدا تواجه الآن المنظمة والدول الأعضاء هي مشكلة فرض الجزاءات.

ومن سخريات القدر أن الجزاءات كثيرا ما تؤدي إلى ممارسة الضغط ليس على الدول الأعضاء التي تكون موجهة ضدها فحسب بل هي تلقى أيضا عبئا ضخما أيضا على الذين يمتثلون لها. وقد يكون من المفيد جدا أن يتوصل مجلس الأمن إلى مجموعة إجراءات تدخل فيها المؤسسات المالية وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة ويكون الغرض منها حماية الدول من التعرض لهذه الصعوبات. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أهمية القرار المعتمد للتو من جانب الجمعية العامة بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال.

وفي ختام ولايتي، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء على ما قدمته لي من تشجيع ودعم خلال مدة رئاستي للدورة السابعة والأربعين

للجمعية العامة. وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وأرجو له دوام التوفيق في أداء المهام الجسام التي تنتظره. كما أتوجه بالتقدير إلى جميع العاملين في الأمانة الذين يسروا لي عملي.

مرة أخرى، أتوجه إليكم بالشكر، حضرات الوفود الموقرة، على الشرف الذي أسبغتموه علي بتكليفي بمهام الرئيس السابع والأربعين للجمعية العامة. ومع مجيئ الدورة القادمة، سيجدد المجتمع الدولي توقعاته قيام عالم أفضل. وأملي أن يكون لخلفي من الدواعي ما يحمله على الخلوص بعد سنة من الآن، إلى أن الأمم المتحدة قد نجحت في أن تجعل العالم مكانا أفضل. ولا يسعني إلا أن أقول إننا نتطلع بإخلاص إلى بلوغ هذه الغاية.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نأتي الآن إلى ختام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. أدعو الممثلين إلى التزام الصمت دقيقة واحدة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة واحدة للصلاة أو التأمل

اختتام الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن اختتام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠